النواب طالبوا الحكومة بتقديم برنامج عملها والخطة السنوية للنظر في مدى تطابقهما

24 أولوية حكومية على مائدة فريق الأولويات.. وجدولتها الأحد المقبل

جانب من اجتماع لجنة الأولويات مع الحكومة

■ العمير: التباين ليس كبيرا بين مشروعي السلطتين ولم نناقش القضية الإسكانية

■ الحكومة طلبت سحب عدد من المشاريع ودعونا إلى ضرورة حضور وزير الإسكان

■ دشتي: اتفقنا على الأولويات المشتركة وسنبحث الجدول الزمني لإدراجها في الجلسات

عقد فريق الاولويات المشكل من قبل مكتب مجلس الامة اجتماعا مع الحكومة أمس، ممثلة بوزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.رولا دشتي لمناقشة الاولويات المشتركة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وقال رئيس الفريق د.علي العمير في تصريح للصحافيين في مجلس الامة ان الاجتماع تناول مناقشة الاولويات الحكومية التي قدمت للفريق وعددها 24 أولوية وكان النصيب الاكبر منها للجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية.

وأضاف النائب العمير انه تم أيضا تدارس مدى امكانية ادراج الاولويات الـ 24 على جدول أعمال دور الانعقاد المقبل لمجلس الامة والتي تبلغ 26 جلسة موضحا ان الفريق النيابي للاولويات سيقوم بمقارنة أولويات الحكومة مع أولويات المجلس.

ولفت الى ان الحكومة «طلبت سحب عدد من المشاريع بقوانين المدرجة على جدول أعمال مجلس الامة منذ سنوات حيث رأت أنها ليست أولوية ولا جدوى من اقرارها في الوقت الحالي».

وذكر ان أعضاء الفريق النيابي أبدوا ملاحظات عدة على برنامج الحكومة والخطة السنوية 2013 – 2014 لمطابقتها مع أولويات الحكومة المقدمة كما طلب الفريق النيابي ان تقترن مشاريع القوانين الحكومية بلائحة تنفيذية لئلا يتأخر تنفيذها بعد اقرارها من المجلس.

وأشار النائب العمير الى ان الحكومة ركزت على معالجة الدورة المستندية الطويلة على قانون المناقصات العامة وقانون ديوان المحاسبة من خلل اسقاط الرقابة المسبقة على المشاريع.

وأكد ضرورة النظر في الاولويات الحكومية في حال اقرارها بما يجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا مشددا على ضرورة حضور وزير الدولة لشؤون الاسكان وزير الدولة لشؤون البلدية المهندس سالم الاذينة في الاجتماع المقبل للفريق النيابي.

وبين ان الحكومة وعدت بأنها ستتقدم ببرنامج عملها قبل دور الانعقاد المقبل مشيرا الى ان الفريق النيابي زود الوزيرة دشتي بالقوانين المتعلقة بالقضية الاسكانية بغية استئناس الحكومة بها من خلال اعدادها لتصور لحل القضية الاسكانية.

أكد العمير ان اجتماع الفريق اليوم «امس» لم يكن مخصصا لمناقشة او استعراض ان منظور او تصور لحل المشكلة الاسكانية مشيرا الى ان ما نقل على لسانه من عدم تقديم الحكومة تصورا لحل هذه القضية ليس دقيقا، خصوصا ان اجتماعها لم يكن مخصصا للقضية الاسكانية.

واضاف ان القضية الاسكانية مهمة للغاية، ولا شك في ذلك، ونحن في انتظار ان تسفر الجهود الحكومية والنيابية عن حل جذري لهذه القضية خلال الانعقاد المقبل.

من جانبه قال عضو الفريق النيابي النائب سعود الحريجي انه «لم يحضر من الحكومة سوى وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة رولا دشتي فيما غاب عن الاجتماعات وزير الاعلام وزير الدلة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمد ووزير الاتصالات عيسى الكندري لظروف السفر والعلاج، مبينا ان النواب طلبوا ن يكون من ضمن الفريق وزير الاسكان وزير الدولة لشؤون البلدية سالم الاذنية نظرا لاختصاص ما يتولى من حقائب وزارية في اولى الاولويات وهي القضية الاسكانية.

وبين الحريجي ان اللجنة ناقشت بعض المواضيع المتعلقة بـ 24 اولوية قدمتها الحكومة، كما تم تناول مسالة جدية الحكومة في الاجتماعات القادمة ثم التنبيه على الامور التي تعيق بعض المشاريع فطلبنا ان ترافق كل قانون خطة لتنفيذه حتى لا يتعثر التطبيق كما حصل مع قانون الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقال الحريجي ان الاجتماع ناقش طول الدورة المستندية لمشروعات الحكومة التنموية وما يعانيه الوزراء من ذلك، مشيرا ان النواب عقبوا على ما تقدمت به الحكومة من اولوية لاختصار تلك الدورة عبر تعديلات قانوني المناقصات المركزية وديوان المحاسبة بما يقضي بإلغاء الرقابة المسبقة على المشروعات الحكومية.

ولفت الى ان النواب طلبوا ضرورة وجود برنامج عمل حكومي يكون أولوية لدراسته وتقديمه لمجلس الامة ووعدت الوزيرة بتقديمه في الجلسات المقبلة للفريق».

■ الحريجي: الأولويات قدمت من دون ترتيب .. وتعديل قانوني المناقصات وديوان المحاسبة ضرورة

■ عبد الله: الحكومة عاجزة عن وضع هوية للمستقبل «وأقطع يدي إذا قدمت خطة أو برنامج عمل»

واوضح الحريجي ان الاولويات قدمت دون ترتيب زمني كالاسكان والمناقصات المركزية والوكالات التجارية والرهن العقاري والسجل التجاري وتعديل قانون انشاء ديوان المحاسبة وانشاء هيئة مدينة الحرير والخدمة العسكرية الوطنية.

ارجأت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية البت باقرار تعديلات قانوني خصصة الخطوط الجوية الكويتية وتحويلها على شركة ونظام لبناء والتشغيل والتحويل « b.o.t» لمطلع الاسبوع المقبل.

وقال مقرر اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الكندري في تصريح صحافي يوم امس اجتمعت اليوم لجنة الشؤون المالية بحضور ممثل عن الخطوط الجوية الكويتية ونظام البناء والتشغيل والتحويل «b.o.t» وكان هناك بعد الملاحظات الحكومية حول قانون خصخصة الخطوط الجوية الكويتية وتوزيع الاسهم عن المواطنين الكويتيين وعدم الزم المستثمر الجديد للشركة باستمرار العمالة الكويتية الموجودة لأنه لخمس سنوات وكذلك عدم رغبة الحكومة بحق الاحتفاظ بالسهم الذهبي لمطلقه في ادارة شؤون الشركة من خلال حصتها.

واوضح الكندري ان هذه التعديلات او التطورات غير ملزمة للجنة حتى تنجه لاقرار اغلبية مواد القانون الذي تم اقراره في المجلس المبطل السابق مبينا ان فريق العمل المشكل من قبل اللجنة المالية وممثلي الحكومة سيرفع للجنة المالية تقريره بشانه القانوني تمهيدا لاقرارها يوم الاحد المقبل.

من جهتها، اكدت وزير الدولة لشؤون مجلس الامة وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.رولا دشتي أن السلطتنا اتفقتا على الأولويات المشتركة، مضيفة: سنبحث الجدول الزمني لإدراجها في الجلسات في اجتماع الأحد المقبل. اكد النائب خليل العبد الله ان ما تقوم به لجنة الاولويات النيابية يعد خطا خصوصا في عدم توفر ووجود برنامج عمل الحكومة مشيرا ان ذلك يؤكد بان الحكرمة ليس لديها رؤية ، مضيفا: اقطع يدي اذا الحكومة قدمت ايا من الخطة او برنامج عملها.

واوضح ان الحكومة والمجلس ليس لديهما رؤية لما سوف تكون عليه الكويت بعد خمس سنوات قادمة منوها ان الحكومة عاجزة عن وضع هوية للمستقبل.

الغانم استقبل مجموعة تطوير القيادات المحلية «ذخر»

استقبل رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم في مكتبه بمجلس الامة أمس، أعضاء مجموعة تطوير القيادات المحلية «ذخر».

مرزوق الغانم مستقبلا أعضاء مجموعة تطوير القيادات المحلية «ذخر»

الإبراهيم عطل خطة التنمية في سبيل إرضاء بعض التجار

حماد: استجواب وزير الأشغال أصبح مستحقاً بعد تعطيل مناقصة المستشفيات

قال النائب سعدون العتيبي انه من الملاحظ في بداية دور الانعقاد القادم تزايد الهجوم الواضح علي وزير الاشغال مؤكدا ان استجوابه اصحيح مستحق خاصة وان اكثر من نائب لوحوا باستجوابه وطالبوا باقالته.

واضاف العتيبي ان استجواب وزير الاشغال بات ضرورة لانه عطل خطة التنمية خاصة فيما يتعلق بالمستشفيات الاربعة المذكورة بالاسم في الخطة وتقرير مجلس الوزراء وبالرغم من. لك قام الوزير بالمطالبة بالغاء هذه المناقصات وتعطيل البدء فيها عن طريق ارساله كتاب رسمي الي هيئة المناقصات.

وبين ان المستشفيات هي :

الرازي الجديد والاطفال الجديد وكذلك الولادة وابن سينا

وكشف العتيبي ان هذه المستشفيات هي اقل اسعار بالنسبة للعروض المقدمة علاوة علي ان بعضهما اقل من القيمة التقديرية المرصودة.

وكشف ان وزير الاشغال يراعي مصالح التجار ويريد الغاء المستشفيات الاربعة لان احد الشركات المحسوبة عليه لم تكن ضمن الشركات التي تقدمت للمناقصة لافتا انها شركة محلية.

وذكر ان الوزير عطل خطة التنمية في سبيل ارضاء تاجر واحد محسوب عليه مشيرا العتيبي انه سوف يذكر اسم هذا التاجر في قاعة عبد الله السالم مستنكرا قيام الوزير بالاستعانة بلجنة من خارج الوزارة بجامعة الكويت مبينا ان الجامعة لديها مشاكل مع احدي الشركات التي رست عليها مناقصة المستشفيات.

سعدون حماد

وتابع العتيبي مؤكدا ان الحكومة تراعي مصالح التجار حتي في الهيئة العامة للصناعة حيث تم تعيين مدير عام بالهيئة وتوزع القسائم الصناعية للمقربين اليه او لمن عينه فقط وكذلك التجار المحسوبين عليهما مشيرا الي انه تم استبعاد مواطنين قدموا جميع الدراسات المستوفية ولم يمنحوا قسائم واوضح انه سوف يفتح ملف الهيئة العامة للصناعة فيما يخص توزيع القسائم بمجرد بدء دور الانعقاد المقبل.

وعلى صعيد غرفة التجارة والصناعة طالب العتيبي بضرورة ان يكون الانتخاب فيها عن طريق الصوت الواحد مشيرا انه يعمل بهذا النظام في الانتخابات النيابية وفي التعاونيات.

واضاف ان الكل يعلم من يهيمن علي الغرفة مشددا علي ضرورة ان يكون التصويت لشخص واحد وعلى الرقم المدني وليس علي الشركات واكد انه بصدد العمل علي اقرار قانون يقضي بان يكون التصويت في فرقة التجارة والصناعة بالصوت الواحد.

يلحق بالديوان الأميري أو مجلس الوزراء وتكون مهمته تقويم عمل الوزارات

التميمي: الدولة بحاجة إلى جهاز حكومي للتفتيش والرقابة

■ ارتباط خطط الهيئات وبرامج عملها بالأشخاص وليس بالسياسات غير مقبول

عبدالله التميمي

اكد النائب عبدالله التميمي حاجة اجهزة الدولة لجهاز حكومي للتفتيش والرقابة يلحق بالديوان الاميري أو مجلس الوزراء تكون مهمته تقويم عمل الوزارات والجهات الحكومية لوقف الترهل الحاصل بها من كافة الجوانب.

وقال ان الجهاز المقترح يشكل نقلة نوعية للعمل الحكومي اذا ماتم تطبيقة بالشكل المناسب، ووفقا لما هو مرسوم له، لافتا الى أنه بات من غير المقبول ان تكون خطط الجهات وبرامج عملها مرتبطة بمن يشغلونها من الاشخاص وليس بسياسات تلك الجهات.

واضاف التميمي أن الجهاز المقترح يحل الكثير من المشاكل بالنسبة للعمالة المقنعة في اجهزة الدولة ويزيد من ترشيق الوزارات والجهات الحكومية ويساهم في تسريع الدورة المستندية فيها ويقلل من العمل البيروقراطي والروتين والاجراءات الزائدة عن الحاجة ويسرع عملية انجاز المعاملات بعد معالجة الجهاز لمواطن الخلل المختلفة، وفيما يلي نص الاقتراح :

يعاني الجهاز الهيكلي للوزارات والمؤسسات الحكومية من اختلال واضح في جميع فروع تلك الجهات ونظرا الى ان ديوان الخدمة المدنية هو المناط به مراقبة عمل كل تلك المؤسسات الا أنه لايستطيع النهوض بجميع المسؤوليات الملقاة على عاتقة ، كما أن هناك الكثير من مواطن الخلل في جميع الاجهزة الحكومية والعديد من المظالم فيها لايوجد من يحل تلك المعاضلات في عملها.

لذا اتقدم بهذا الاقتراح برغبة لعرضه على المجلس الموقر للبت فيه.

1 – يشكل الجهاز الوطني للتفتيش والرقابة من مجلس ادارة مكون من خمسة اعضاء يرأسهم مفتش عام برتبة وزير على يكون قاضياويضم اربعة نواب بينهم قاضي ومحاميي دولة بدرجة مستشار.

2 – يكون للجهاز المذكور قوة القانون لتنفيذ قراراته ويلحق بالديوان الاميري أو رئاسة مجلس الوزراء مباشرة.

3 – يعين للجهاز موظفين كويتيين فقط ويغلب على تخصصاتهم الفنية والقانونية.

4 – تتضمن صلاحيات الجهاز مراقبة اداء الوزراء ووكلاء الوزارات والمدراء ورؤساء الاقسام وموظفي الدولة بشكل عام.

5 – يندرج ضمن تلك الصلاحيات وضع خطط اعادة الهيكله لكافة قطاعات الدولة ورسم الخطط الخمسية لها.

6 – للجهاز صلاحيات التحقيق في قضايا الفساد المالي والاداري ومحاسبة الموظفين عن الغياب واتخاذ مايراه من اجراءات بحقهم.

7 – يراقب الجهاز اداء كافة الموظفين والتحقيق في مظالم اي موظف كويتي في تلك القطاعات.

8 – يحق للجهاز المذكور مراقبة النقل والكفاءة الوظيفية لاي قطاع من قطاعات الدولة وتحديد النسب المطلوبة للموظفين في اي جهة.

9 – يدخل من ضمن اختصاصات الجهاز التفتيش المباشر على الجهات ومحاسبة الموظفين ومسؤوليهم على التقصير في الوظائف العامة والتقاعس عن اداء عملهم.

10 – يقوم الجهاز بدراسة وتقليص الدورة المستندية بكل جهة من الجهات ويلغي الفائض من الاجراءات وتكون قرارته بهذا الشان ملزمة للتنفيذ خلال اسبوع واحد من اتخاذ تلك القرارات.

11 – يتولى الجهاز اعتماد مرضيات موظفي الدولة في كل جهة من الجهات المختلفة وله الحق في وضع الضوابط الخاصة بذلك.

12 –يشرع الجهاز في اعداد الدورات الملزمة لتاهيل الموظفين في مختلف الدوائر بشكل ربع سنوي.

13 – يكافح الجهاز كل اشكال التفرقة والعنصرية والطائفية الترقيات والاستحقاق الوظيفي لكافة موظفي الدولة.

14 – يملك الجهاز عقوبات الفصل والاحالة للتقاعد وتكون قراراته بهذا الشان نافذه بشكل فوري.

«المالية البرلمانية» أجلت تعديلات خصخصة «الكويتية» للأسبوع القادم

أرجات لجنة الشؤون المالية البرلمانية البت في إقرار تعديلات قانون خصخصة الخطوط الكويتية وتحويلها إلى شركة إلى الأسبوع المقبل بسبب عدم اكتمال النصاب وبحضور رئيس المؤسسة سامي النصف، وكذلك أجلت إقرار تعديلات قانون نظام البناء والتشغيل والتحويل البي اوتي للأسبوع المقبل.

وقال مقرر اللجنة النائب فيصل الكندري: انه كان هناك بعض الملاحظات الحكومية حول خصخصة الكويتية وتوزيع الاسهم على المواطنين وعدم الزام المستثمر الجديد للشركة باستمرار العمالة الكويتية الموجودة لخمس سنوات وكذلك عدم رغبة الحكومة بحق الاحتفاظ بالسهم الذهبي.

الشمري يطالب بتقديم تصور لحل القضية الإسكانية

طالب النائب سلطان الشمري الحكومة بعدم الإكتفاء بوضع القضية الإسكانية اولوية من دون تقديم تصور للحل، مستغربا من عدم تنفيذ المشاريع الإسكانية برغم وجود الفوائض المالية والاراضي الكافية بعد تنازل النفط والدفاع عنها.

وأشار الشمري إلى ان المواطنين اشبعوا من العروض البيانية للمدن الإسكانية والتي تروج منذ عدة سنوات وظلت حبيسة الادراج دون تنفيذ، مشيدا بجهود وزير الإسكان سالم الأذينه الذي يسعى جاهدا لحل هذه المشكلة.

حكمة سموه تتجلى بوضوح في الحرص على مصلحة الوطن

الصالح: تحركات صاحب السمو تهدف إلى إعلاء مكانة الكويت في المحافل الدولية

اشاد النائب خليل الصالح بتحركات ومساعي صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد علي الصعيدين العربي والعالمي والتي تهدف الي اعلاء مكانة الكويت في المحافل الدولية وقال ان حكمة سموه المعهودة ورؤيته الثاقبة في معالجة مختلف القضايا والموضوعات تتجلي دائما بوضوح في الحرص علي مصلحة الوطن وتراعي الشعب بالمقام الاول.

ونوه الصالح الى اشادة السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون خلال لقاءه سمو الامير بدور الكويت وموقفها الداعم لقضايا السلام والانسانية مؤكدا ان هذه المكانة لم تاتي من فراغ ولم تكن وليدة الصدفة وانما تحققت من خلال جهد كبير تقوم به القيادة السياسية التي لا تدخر وسعا لأجل رفعة البلاد والنهوض بها والحفاظ علي امنها واستقرارها. وقال ان الجولة «المكوكية» الاخيرة التي قام بها سموه الي الولايات المتحدة الامريكية والتقي خلالها الرئيس باراك اوباما كان لها بالغ الاثر علي مختلف الاصعدة خاصة وان سموه حرص علي التطرق لقضية ابناء الكويت المعتقلين في «غوانتانامو.»

خليل الصالح

وطالب الصالح الحكومة بضرورة تسريع خطي الاصلاح المنشود والعمل علي انجاز المشاريع التنموية بهدف النهوض بالوطن وتحقيق طموحاته من خلال الالتزام بالنهج الاصلاحي.